

التنفيذي عن أهمية المستوطنات البشرية والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ بالنسبة لمفهوم التنمية القابلة للإدامة^(٤٩)؛

٥ - تدعو الحكومات إلى تقديم التبرعات إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بغية تسهيل تنفيذ الاستراتيجية العالمية؛

٦ - تحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنساني، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى على زيادة الدعم المالي وغير المالي المقدم إلى الحكومات لتنفيذ خطة عمل الاستراتيجية العالمية؛

٧ - تعتمد خطة العمل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠^(٥٠)، وتحث جميع الحكومات، في إطار استراتيجياتها الوطنية للمأوى، وكذلك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على إعداد وتنفيذ خطط العمل الخاصة بها.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

١٦٤/٤٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى التوصيات التي اعتمدها الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية^(٥١)، والتي تشكل أساس العمل الوطني والتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أنشأت بموجبه لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من أجل التوصل، في جملة أمور، إلى تحقيق مزيد من الاتساق والفعالية في الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تمسحاً مع الأهداف والمسؤوليات المنصوص عليها في القرار ١٦٢/٣٢، قد نجحا في جعل المستوطنات البشرية تحت مرتبة أعلى في جدول العمل الوطني

(٤٩) HS/C/13/6، المرفق.

(٥٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٨، الإضافة والتصويب (A/46/8/Add.1 و Corr.1)، الفرع الثالث والتنزيل.

(٥١) انظر: تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فانكوفر، ٣١ أيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.76.IV.7 والتصويب).

وإذ تلاحظ أنه يمكن لهذه التعبئة للموارد الوطنية من خلال الاستراتيجيات التمكينية للمأوى أن تفضي إلى التخفيف جزئياً من القيود الاقتصادية التي تؤثر على بلدان كثيرة،

وقد نظرت في التقرير الثاني للجنة المستوطنات البشرية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠^(٤٨)،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عدداً من الحكومات قد استحدثت أو أعاد صياغة استراتيجيات وطنية للمأوى، استناداً إلى مبادئ تمكين كافة القوى الفاعلة في قطاع المأوى، وأن حكومات أخرى كثيرة قد استهلكت العمل في عناصر معينة مكونة لاستراتيجية وطنية للمأوى،

وإذ تلاحظ أيضاً مع الارتياح ما تقدمه الحكومات المانحة والهبات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية،

وإذ تدرك أهمية المحافظة على الزخم الذي تولّد بالفعل على المستويين الوطني والدولي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية،

١ - تشني على الحكومات التي تقوم بتقييد وتعزيز وصياغة استراتيجياتها الوطنية للمأوى أو تنفيذها استناداً إلى المبادئ التمكينية للاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠؛

٢ - تحث الحكومات التي لم تشرع بعد في اتخاذ إجراءات لصياغة استراتيجية وطنية للمأوى استناداً إلى المبادئ التمكينية، أو التي لم تتخذ حتى الآن سوى خطوات مؤقتة وحسب، على زيادة جهودها - مستعينة بالمبادئ التوجيهية للعمل الوطني الواردة في الاستراتيجية العالمية، ومشملة على القطاعات الحكومية والخاصة وغير الحكومية في مجال المأوى، مع ضمان مشاركة الرجل والمرأة وإعطاء اهتمام خاص للمواضيع التي تمس المرأة - في وضع وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية للمأوى تحقيقاً لهدف تيسير المأوى للجميع بحلول عام ٢٠٠٠؛

٣ - توصي بأن تقوم جميع الحكومات باعتماد نظام فعال من حيث التكاليف لرصد التقدم المحرز في الاستراتيجيات الوطنية للمأوى والأخذ قدر المستطاع عملياً بالمبادئ التوجيهية التي أعدها المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛

٤ - تحث أيضاً الحكومات على أن تدمج كامل البعد البيئي في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمأوى وذلك بأن تتبع، مثلاً، موجز نقاط رصد البيئة الوارد في تقرير المدير

(٤٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٨، الإضافة والتصويب (A/46/8/Add.1 و Corr.1).

وإذ تعرب عن اقتناعها أيضاً بأنه يمكن لمؤتمر عالمي، تتوفر فيه مشاركة متعددة الأطراف والتخصصات وعالية المستوى، أن يهيئ محفلاً ملائماً للنظر في الحالة الراهنة لتخطيط وتنمية وإدارة المستوطنات البشرية في إطار السياقات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السائدة والمتوقعة،

وإذ ترى أنه ينبغي لمثل هذا المؤتمر أن يطلع، ضمن جملة أمور، بما يلي:

(أ) استعراض الاتجاهات في السياسات والبرامج التي تطبقها البلدان والمنظمات الدولية لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي عقد في فانكوفر، كندا، في عام ١٩٧٦؛

(ب) إجراء استعراض في منتصف المدة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وكذلك القيام، عند الاقتضاء، بوضع توصيات تكفل تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية بحلول عام ٢٠٠٠؛

(ج) القيام باستعراض وتحديد الدور والإسهام الموضوعيين لقطاع المستوطنات البشرية، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢؛

(د) استعراض الاتجاهات السائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تأثيرها على تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية، ووضع توصيات فيما يتعلق بالإجراءات التي يتعين اتخاذها في المستقبل على المستويين الوطني والدولي، وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٢٤٣/٤٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن خطة المؤتمرات،

١ - تقرر أن تنظر في دورتها السابعة والأربعين في مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة، في عام ١٩٩٧ إن أمكن، يعني بالمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)، وذلك بغية اتخاذ قرار في تلك الدورة بشأن أهداف هذا المؤتمر ومضمونه وتوقيته وطرائق عقده والآثار المالية المترتبة على ذلك؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بإعداد تقرير عن أهداف ومضمون ونطاق هذا المؤتمر، والأعمال التحضيرية وغيرها من الطرائق اللازمة لعقد المؤتمر، مع إدراج بيان بالآثار المالية التي تترتب على الأعمال التحضيرية للمؤتمر وعقده؛

٣ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

الجلسة العامة ٧٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

والتعاون الدولي وفي تعزيز وزيادة فهم الصلات بين السكان والمستوطنات والبيئة والتنمية،

وإذ تلاحظ أن برامج العمل المتلاحقة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) قد تناولت جميع التوصيات التي اعتمدها المؤتمر: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأنها قد أتاحت فضلاً عن ذلك إرشادات محددة في مختلف ميادين المستوطنات البشرية مثل المأوى، والإدارة الحضرية، ودور المرأة، والتدريب، ومشاركة المجتمع المحلي، والتمويل، ومواد البناء، والبيئة، والتنمية القابلة للإدامة،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة أنه منذ إنشاء اللجنة والمركز، حققت الحكومات أوجه تقدم كبيرة في تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وإدارتها، ومن ثم تمكنت من تحسين ظروف معيشة عدد كبير من سكانها،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الوكالات والمؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف قد عملت بالتدرج على زيادة تركيز نشاطها ومستوى مساعدتها التقنية وغيرها من صنوف المساعدة في ميدان المستوطنات البشرية،

وإذ تلاحظ كذلك زيادة المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة في المجتمعات المحلية والقطاع الخاص من أجل تحسين ظروف المعيشة وبناء مأوى ومستوطنات جديدة،

وإذ تسلّم بأن برامج مثل السنة الدولية لإيواء المشردين، المحتفل بها عام ١٩٨٧، والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، التي يجري تنفيذها حالياً، توفر الإطار اللازم للتركيز على مسألة المأوى والخدمات ذات الأهمية البالغة، وبأنها نجحت أيضاً في تعميق الوعي وفي وضع مسألة توفير المأوى والخدمات في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الإنجازات التي تحققت في كثير من البلدان النامية، في مجال السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى الوطني في ميدان المستوطنات البشرية، لم تكن كافية لوقف أو عكس اتجاه التدهور في ظروف معيشة سكانها في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء،

وإذ تسلّم إضافة إلى ذلك بأن الخبرة السابقة فضلاً عن الاتجاهات الجارية والتطورات والإسقاطات في مجال المستوطنات البشرية وما يتصل بها من ميادين الفقر والسكان والبيئة والتنمية، تجعل من الواضح أن ثمة حاجة إلى إجراء استعراض وتقييم متممقين للاستراتيجيات التي تم الأخذ بها،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأن تخطيط وتنمية وإدارة المستوطنات البشرية، على نحو ملائم، تفضي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتخفف من ثم وطأة الفقر وتعزز التنمية السليمة بيئياً والقابلة للإدامة على المدى الطويل،